المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

تحليل سياسات

الانتخابات الرئاسيّة المصريّة ٢٠١٢

وحدة تحليل السياسات في المركز | يوليو ٢٠١٢

الانتخابات الرئاسيّة المصريّة ٢٠١٢

سلسلة: تحليل سياسات

وحدة تحليل السياسات في المركز | يوليو ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة ١

أولًا: تحليل نتائج الانتخابات ٣

ثانيًا: معالم مصر بعد الانتخابات ٥

ثالثًا: أثر الانتخابات على التوازن بين القوى السياسيّة ٦

رابعًا: تحديات المستقبل بالنسبة للدكتور مرسي ٩

خامسًا: سيناريوهات المستقبل ١٣

مقدمة

كان إقبال المصريّين كبيرا على المشاركة في الانتخابات الرئاسيّة لعام ٢٠١٢، طامحين إلى إنهاء المرحلة الانتقاليّة التي طالت أكثر من المتوقع والمخطط له. وقد جاءت النتائج النهائيّة للانتخابات صادمةً للبعض، إذ أسهم تشتت الأصوات على مرشحي الثورة العديدين في وصول الفريق أحمد شفيق – آخر رئيس وزراء في عهد مبارك– والدكتور محمد مرسي – مرشح حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين– إلى جولة الإعادة. وأفضت جولة الإعادة إلى فوز الدكتور محمد مرسي بفارق بسيط عن منافسه الفريق أحمد شفيق. وقد أسهمت العديد من العوامل في صوغ تلك النتيجة. وقبل تحليل هذه العوامل لا بد أولًا من عرض النتائج الرسمية لجولتي الانتخابات الرئاسيّة.

النتيجة الرسمية للجولة الأولى[١]

إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابيّة	٥٠,٩٩٦,٧٤٦
إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوّتوا	٢٣,٦٧٢,٢٣٦
نسبة الحضور	%٤٦,٤٢
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	٢٣,٢٦٥,٥١٦
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	٤٠٦,٧٢٠

[١] "العليا للانتخابات: الإعادة بين مرسي وشفيق.. و٤٦,٤% نسبة التصويت في الجولة الأولى"، **اليوم السابع**، ٢٠١٢/٥/٢٨.

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=690562&

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
محمد محمد مرسي العياط	٥,٧٦٤,٩٥٢	%٢٤,٧٧
أحمد محمد شفيق زكي	٥,٥٠٥,٣٢٧	%٢٣,٦٦
حمدين صباحي	٤,٨٢٠,٢٧٣	%٢٠,٧٢
عبد المنعم أبو الفتوح	٤,٠٦٥,٢٣٩	%١٧,٤٧
عمرو موسى	٢,٥٨٨,٨٥٠	%١١,١٣
باقي المرشحين	٥٢٠,٨٧٥	%٢,٢٥

نتيجة الجولة الثانية[٢]

إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية	٥٠,٩٥٨,٧٩٤
إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوّتوا	٢٦,٤٢٠,٧٦٣
نسبة الحضور	%٥١,٨٥
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	٢٥,٥٧٧,٥١١
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	٨٤٣,٢٥٢

[٢] اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، **الموقع الرسمي للانتخابات الرناسيّة ٢٠١٢**:

http://www.elections.eg/index.php/pdf?file=images/results/aggregated_result.pdf

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
أحمد محمد شفيق زكي	١٢,٣٤٧,٣٨٠	%٤٨,٢٧
محمد محمد مرسي عيسى	١٣,٢٣٠,١٣١	%٥١,٧٣

أولًا: تحليل نتائج الانتخابات

لم تعبّر النتائج النهائية لجولة الإعادة عن الأوزان الحقيقية لكلا المرشحين في الشارع؛ فإضافة إلى وزن المرشح وتياره السياسيّ، حصل كل مرشح على تأييد العديد من الناخبين –سواء أفرادًا أو قوى سياسيّة– نظرا للتخوف من المرشح الآخر. وكانت هذه هي حصيلة استقطاب بين اتجاهات عريضة في الشارع السياسيّ المصريّ، وحتى في المجتمع عمومًا، وهو ما قد يخلّف آثارًا سلبية على المشهد المصريّ عقب الانتخابات. فقد اتضح من نتائج الجولة الأولى الوزن الحقيقيّ لكل مرشح من المرشحين اللّذين تجاوزا الجولة الأولى إلى جولة الإعادة، إذ حصل كل منهما على ما يقارب الخمسة ونصف المليون صوت، وهو ما يعكس التأييد الحقيقيّ الذي يحوزه التيار الاجتماعيّ–السياسيّ لكل منهما في الشارع المصريّ. وفي جولة الإعادة، انقسمت الكتلة الباقية من الأصوات التي فاز بها بقية المرشحين في الجولة الأولى بين المرشحين الباقيين بالتساوي تقريبا مع وجود قسم اختار المقاطعة.

وقد درج الإعلام والمحللون السياسيّون على تقسيم مرشحي الجولة الأولى وتصنيفهم بحسب انتمائهم السياسيّ، فعند الحديث عن المرشحين الرئيسيين في الجولة الأولى كان يُنظر إلى الدكتور محمد مرسي على أنّه مرشح التيار الدينيّ وبالأخص جماعة الإخوان المسلمين، كما يُنظر إلى الفريق شفيق على أنّه مرشح النظام السابق الذي يحوز تأييد أعضاء الحزب الوطنيّ

المُحل، كما كان يُنظر إلى كل من حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح على أنّهما مرشحا الثورة، وإلى عمرو موسى بوصفه المرشح المستقل الذي تحوم حوله شبهة تمثيل النظام السابق.

ومن المؤكد أنّ تلك التصنيفات ليست دقيقة، فالدكتور عبد المنعم أبو الفتوح مثلًا، الذي كان يُنظر إليه على أنّه مرشحٌ للثورة لأنّه شارك فيها فعلًا، يمثل الإسلام الوسطي، ولكنه حاز على تأييد بعض مجموعات التيار السلفي المتهم بالتشدد. ونظرًا لأنّ الدكتور مرسي والفريق شفيق هما الوحيدان المعتمدان على قاعدة تنظيمية قائمة ومنتشرة في كافة أرجاء مصر فقد حصلا على أعلى نسب الأصوات. فلجماعة الإخوان المسلمين التي رشحت الدكتور مرسي انتشار في ربوع مصر كافة، وبالمثل تمتاز قواعد الحزب الوطني التي كانت تدعم الفريق شفيق بالانتشار نفسه.

اختلف تصنيف مرشحي الإعادة عن تصنيفهما في الجولة الأولى، فقد أصبح لكل منهما تصنيفان، أحدهما يحاول المرشح ذاته أن ينسبه لنفسه والآخر يفرضه عليه قطاع ليس بصغير من القوى السياسيّة إضافة إلى منافسه. فالدكتور مرسي سعى إلى تقديم نفسه على أنّه مرشح الثورة في مقابل مرشح النظام السابق، وهو ما يستدعي أن تصطف خلفه القوى الثوريّة كافة، بينما الفريق شفيق سعى إلى طرح نفسه على أنّه مرشح الدولة المدنيّة في مقابل الدولة الدينيّة التي يمثلها الدكتور مرسي وجماعة الإخوان المسلمين. وقد انقسمت مواقف القوى السياسية أو السياسيين البارزين تجاه كلا المرشحين بين تأكيد ما يطرحه عن نفسه أو نفيه. فبتأييدها للدكتور محمد مرسي، أكّدت حركة شباب ٦ أبريل تقديمه نفسه على أنّه مرشح الثورة مقابل مرشح النظام السابق، بينما جاء تأييد بعض رموز التيار الليبرالي للفريق شفيق من أمثال الدكتور أسامة الغزالي حرب والدكتور سعد الدين إبراهيم ليؤكد ما يطرحه الفريق شفيق من أنّه مرشح الدولة المدنيّة في مواجهة مرشح الدولة الدينيّة.

وعقب ظهور نتائج الجولة الأولى من الانتخابات، انتشرت دعوات المقاطعة بين الشباب على مواقع التواصل الاجتماعيّ، كما أعلنت بعض الرموز السياسيّة عزمها مقاطعة الانتخابات إما صراحة كما فعل الدكتور محمد البرادعي، وإما بالإيحاء كما فعل حمدين صباحي الذي كان خطابه الإعلاميّ عقب نتيجة الجولة الأولى يصب في صالح المقاطعة. ولكن، على عكس المتوقع، وعلى عكس ما رصده الإعلام من توقع انخفاض الإقبال على التصويت في الجولة

الثانية، جاءت النتائج الرسمية لتشير إلى أنّ عدد المصوتين في الجولة الثانية بلغ ٢٧ مليون و٤٢٠ ألف ناخب، وهو ما يزيد عن عدد من صوتوا في الجولة الأولى بما يقارب ٣ ملايين ناخب، وهو ما يدعو إلى الدهشة، وأثار بعض التساؤلات بشأن نزاهة العملية الانتخابيّة. ولكن ما يلفت النظر أيضا، هو تضاعف عدد الأصوات الباطلة في الجولة الثانية عن مثيلتها في الجولة الأولى، ويمكن تفسير ذلك في إطار دعوات إبطال الأصوات التي انتشرت في الأوساط السياسيّة المصريّة للتعبير عن رفض كلا المرشحين. ويبقى أنّ الاستقطاب بحد ذاته يرفع نسبة التصويت، لا سيما وأنّه عن سؤال من سيكون رئيسًا لمصر.

ثانيًا: معالم مصر بعد الانتخابات

لقد أكّدت نتيجة الانتخابات الرئاسيّة رؤية نظام مبارك في أنّ البديل الوحيد القادر على السيطرة على الحكم في حال رحيله هو قوى الإسلام السياسيّ متمثلة –في الأساس– في جماعة الإخوان المسلمين. وقد كان هناك تهويل – كما يقول البعض– لحجم المخاطر التي يمكن أن تحيق بمصر في حال وصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم. ولكن النتائج أظهرت أيضا أنّ هنالك قوى سياسيّة عديدة غير إسلاميّة، وذات وزن، تمكّنت من تنظيم نفسها وطرح نفسها بقوة. لقد أظهرت انتخابات الجولة الأولى مدى تنوع المجتمع السياسيّ المصريّ، وأطاحت بثنائية النظام أو الإسلام السياسيّ، التي كانت تروج لأسباب عديدة في مرحلة الأنظمة التسلّطيّة.

على الرغم من مرحلة الالتباس التي أعقبت الثورة، فإنّه من الطبيعيّ بعد ثورة شعبيّة عارمة أن يرتفع سقف التوقعات من الهيئات المنتخبة، وهو ما قد يعني أيضا سهولة نشر مشاعر الإحباط من الرئيس المنتخب خاصة مع تعقّد ظروف المرحلة الحالية وصعوبة تحقيق انتعاش اقتصاديّ في ظلّ الأزمات المتكررة التي تواجه الرئيس ونظامه عمومًا.

أضف إلى ذلك أنّ المجلس العسكريّ الذي أدار المرحلة الانتقاليّة بطريقة مثيرة للجدل توّلدت عنها العديد من الأزمات، لم يخرج من الصورة بعد، وهو لا يزال يمتلك السلطة التشريعيّة نظرا لحل مجلس الشعب، إضافة إلى القدرة الماليّة، إذ أنّ الإعلان الدستوري التكميلي يخوّله وضع الموازنة العامة للدولة واعتمادها.

لذا، فسوف يسيطر على الوضع العام في مصر في المرحلة المقبلة صراع على السلطة بين الرئيس من جانب والمجلس العسكري من جانب آخر، نظرًا لعدم خروجه من المجال العام، واحتفاظه ببعض الاختصاصات والصلاحيات لنفسه، وهو ما سيولّد العديد من التحديات التي تواجه الدكتور مرسي وسنعرضها لاحقًا.

ثالثًا: أثر الانتخابات على التوازن بين القوى السياسيّة

تؤثّر الانتخابات في مختلف دول العالم على التوازن بين القوى السياسيّة المختلفة، فهي اختبار لمدى التأييد الذي يحظى به كل فصيل سياسيّ. ولكن، قد تكون نتائج الانتخابات خادعة بالنسبة إلى القوى السياسيّة الفاعلة في الشارع، كما قد تكون لها آثارٌ سلبية في المجال العام في البلد ككل، نظرًا للعديد من العوامل. فمن الطبيعي أن تستأثر بسلطة هيئة منتخبة تلك القوة السياسيّة التي انتُخِبت لإدارتها. ولكن، في مراحل بناء الإجماع الوطنيّ على مبادئ الديمقراطية وقواعد لعبتها، يمكن أن يتحول ذلك إلى فرض دستوريّ لرأي الأغلبية، فيصبح ثابتًا بدلا من أن يكون متحولًا، مثلما يقتضيه منطق الانتخابات والتداول على السلطة.

كان النظام الانتخابي الذي أجريت في ظله الانتخابات البرلمانية يصب في مصلحة القوى الإسلامية على حساب القوى المدنيّة والمستقلين. ففي ظل توسيع حجم الدوائر الانتخابية – سواء في دوائر الفردي أو القوائم– كانت القوى الإسلامية ذات الانتشار الواسع والموزع على كافة قرى ومراكز مصر هي الأوفر حظا في الانتصار في أغلب الدوائر كما كان هذا النظام سببا مباشرا

في القضاء على قوة العصبيات والتكتلات العشائرية التي كانت تسيطر على مجريات أي انتخابات برلمانية سابقة، نظرا لأن تلك العصبيات لا تكون واسعة الانتشار في الدوائر الانتخابية إنّما تكون سيطرتها محصورة في مركز معيّن. لذا فمع توسيع الدوائر الانتخابية فقدت تلك العصبيات قوتها، أخذا بالاعتبار أن الكتلة التصويتيّة في الريف المصري الذي يضم العصبيات والقبليات تتجاوز ٦٠% من إجمالي المسموح لهم بالتصويت.

حققت القوى الإسلاميّة المتمثلة في أحزاب مختلفة مثل حزب الحرية والعدالة ممثلا لجماعة الإخوان المسلمين وحزب النور ممثلا للدعوة السلفيّة وبعض الأحزاب الدينية الأخرى، أغلبيةً في الانتخابات البرلمانيّة في مجلسيّ الشعب والشورى. وقد زاد هذا الفوز من شعور القوى الإسلاميّة بالقوة والانتشار، وهو ما زاد من حدة الخطاب الإعلاميّ لهذا التيار، وزاد من حضور اللغة الإقصائيّة التي استخدمها ممثلوه في المعارك السياسيّة التي تبعت الانتخابات البرلمانيّة والتي تمثّلت ي الأساس بدايةً في التنسيق المنفرد مع المجلس العسكريّ، والنزعة الاستحواذيّة في اختيار لجنة إعداد الدستور، وفي التعامل مع النضال المطلبيّ المستمر لشباب الثورة كأنّه تشويش وتخريب. وكان هذا الموضوع قد أثار جدلًا واسعًا عن مدى تمثيل هذه اللجنة للفئات المختلفة في المجتمع المصريّ مع سيطرة التيارات الإسلاميّة على أكثر من نصف أعضائها. وقد رأينا إصرار تلك القوى الإسلاميّة على فرض توجّهها على الدستور الجاري إعداده، وهو ما أثار استياء أغلب القوى المدنيّة الفاعلة، فأضحينا في عشية الانتخابات الرئاسيّة في حالة استقطابٍ حادٍ بين طرفي نقيض متمثّلين في القوى المدنيّة والقوى الإسلاميّة، وكأنّه لا يجمعهما إلا رغبتهما في التخلص من بقايا النظام القديم.

ومع ذلك، فقد بدا بعد نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسيّة، أنّ الإخوان المسلمين قد تنبهوا إلى ضرورة مراعاة العلاقة مع القوى السياسيّة الأخرى لأنّ النتائج بيّنت استحالة وصولهم إلى سدة الحكم لوحدهم، واستطاعوا إقامة علاقاتٍ مع حركة "٦ أبريل". لكن الثقة اهتزت بين الجماعة وبين أغلب القوى السياسية، التي تبنّى جزءٌ منها وجهة مقاطعة الجولة الثانية للانتخابات بدل الاختيار بين المرشحين. وأدّى وقوف رمزٍ من رموز النظام السابق هو أحمد شفيق أمام الدكتور مرسي في جولة الإعادة إلى التقليل من حدة الاستقطاب بين القوى المدنيّة

والإسلاميّة بعد أن طرح الإخوان المسلمون مرشحهم ممثلًا للثورة، إلا أنّ الاستقطاب عاد بدرجة أكثر حدة بعد وصول الدكتور مرسي لسدة الحكم وبعد إصداره قرارًا بعودة البرلمان المحلّ بقرارٍ من المحكمة الدستوريّة.

تعزز الاستقطاب بين القوى السياسيّة على خلفية النجاحات التي حققتها القوى الإسلاميّة في الانتخابات البرلمانيّة، واستشعارها لقوتها في الشارع بين جموع المواطنين غير المسيسين، وهو ما قد يجعلها تتوهم أنّ بإمكانها قيادة الساحة لوحدها وإقصاء الآخرين. لقد زاد هذا الشعور حدّة بعد فوز مرشح الإخوان محمد مرسي في الانتخابات الرئاسيّة نتيجة المواقف المتشنجة لـ"القوى السياسيّة المدنيّة"، حيث ارتفعت وتيرة النّقد الذي توجهه رموز التّيار المدنيّ للرئيس المنتخب، وللقرارات التي يتخذها على قلّتها. فالإقصاء لمجرد الإقصاء يولّد معارضةً لمجرد المعارضة. وتظهر اجتماعات الجمعية الدستوريّة أنّ حزب العدالة يحاول أن يقدّم نموذجًا أفضل من السابق في إطار حواره مع شرائح مجتمعيّة مختلفة ومحاولة توافقه مع الأزهر. وقد يرى البعض أنَّ هذا السلوك ناجمٌ عن الخطر الذي يحيط بالجمعية حيث أنّها مهددة بالحلّ في أيٍّ لحظة، وأنّه سلوك إرضائيّ ليس موجهًا لاستيعاب الاختلافات السياسيّة. وتؤدي حالة الاستقطاب الماثل إلى نتائج سياسيّة سلبية على السيرورة الانتقاليّة للديمقراطيّة، لما قد يعنيه من اختصار للعملية السياسيّة في لعبة قوى ثنائية، في تنازعٍ بين القوى الإسلاميّة المهيمنة والمجلس العسكريّ أو في تقاسم النفوذ والسلطة بينهما. بل إنّ هذه الحالة تسمح للمجلس العسكريّ بمحاصرة نفوذ الرئيس المنتخب، بعد تقويض مرتكزاته الأخرى في الحكم بالطريقة التي جرى بها حل مجلس الشعب (قبل شهر من الانتخابات) وانتقال جزء من السلطات التشريعيّة إلى المجلس العسكريّ نفسه، وبالطريقة التي يجري بها الضغط لاختيار الحكومة الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية (عند كتابة هذا المقال لم تكن الحكومة قد تشكّلت بعد) على نحو يطرح ثنائية تمثيلٍ يجمع بين القوى الإسلاميّة المهيمنة والمجلس العسكري ورموز أخرى في جهاز الدولة.

بناء على ما سبق، يمكن القول إنّه على الرغم من أنّ الانتخابات الرئاسيّة المصرية قد أفرزت تعدديّة سياسيّة واضحة ومتنوعة تتجاوز الثنائية، فإنّ المشهد السياسيّ المصريّ يتعرض

لمحاولات استقطاب بين "قوى مدنيّة" و"قوى إسلاميّة"، وهو ما سيؤدي إلى تعقيد الأوضاع أكثر، وسيظهر هذا الاستقطاب في "معركة" صياغة الدستور.

رابعًا: تحديات المستقبل بالنسبة للدكتور مرسي

يمكن تعداد أبرز هذه التحديات فيما يلي:

١. صعوبة إجراء تغييرات ثورية في الجهاز الإداريّ للدولة تلبّي طموح المصريّين في ظل القواعد الدستوريّة والقانونيّة والإداريّة الموروثة من مرحلة مبارك والتي يتطلب تغييرها سنوات طويلة بعد ولادة البرلمان الجديد، وتغيير العقائد والأفكار السائدة في أوساط القيادات الإداريّة.

٢. تعذّر السيطرة على الأجهزة الأمنيّة والرقابيّة كالشرطة والرقابة الإدارية والجهاز المركزيّ للمحاسبات لولاء معظم العاملين في تلك الأجهزة للنظام السابق، ووجود صلات قربى وشراكة بين قيادات تلك الأجهزة ورجالات النظام السابق، فضلًا عما يتردد عن شيوع الفساد في تلك الأجهزة.

٣. محدودية فعالية القرارات والتوجيهات الرئاسيّة بشأن تخفيف الأعباء عن المواطنين في المجالات المتعددة لولاء معظم القيادات الإدارية بالدولة للنظام السابق وارتباطهم بمصالح وثيقة مع رجاله.

٤. استحالة ممارسة مهامه كقائد أعلى للقوات المسلحة في ظل الإعلان الدستوريّ المكمل (الذي أصدره المجلس العسكري في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٢) وقرار تشكيل مجلس الدفاع الوطنيّ الذي استبعد الرئيس من مباشرة أي اختصاصات بشأن القوات المسلحة.

٥. وضع وتنفيذ السياسات الأمنيّة الداخليّة والخارجيّة من اختصاص مجلس الدفاع الوطنيّ والذي يمثّل العسكر أغلبيةً فيه، وهو ما يغل يد الرئيس بشأن تعيين وإقالة وزراء الداخليّة والدفاع والخارجيّة ورؤساء الأجهزة الأمنيّة السياديّة.

٦. تنامي حالة السّخط الشعبيّ على الرئيس عند إدراك عجزه عن البدء في تنفيذ حلول عمليّة للمشاكل الملحة للمصريّين في مجالات الإسكان والصحة والتعليم والعمل، وهو ما قد يقود إلى ارتفاع وتيرة الاحتجاجات وشيوع الفوضى والاضطرابات في البلاد.

٧. اشتداد الصراع بين التّيارات السياسيّة الليبرالية والقوميّة واليساريّة من جهة وتيارات الإسلام السياسيّ في الجهة الأخرى، خصوصا في ظل محاولة التيارات الإسلامية أسلمة المجتمع بإحداث تغييرات جوهرية وفرض قيود في مجالات الأنشطة الاجتماعيّة المتعددة كالإعلام والثقافة والفنون والأدب وخلافها.

٨. الصدام المرتقب والمؤكد بين المؤسسة الدينيّة الرسمية في البلاد (الأزهر الشريف) والمؤسسات الصوفيّة من جانب ودعاة ومسؤولي الإسلام السياسيّ في الجانب الآخر، سوف يشيع فوضى الإفتاء والاستقطاب السياسيّ والدينيّ في البلاد.

٩. سيمثّل ضبط الحدود المصريّة الغربيّة والشرقيّة تحديًّا كبيرًا في المرحلة المقبلة. فمع الثورة الليبيّة، سيطر تجّار السلاح على كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والتي يجري تهريبها إلى مصر بصفة دورية، إضافة إلى المخدرات التي يتم تهريبها من الجانب الليبيّ أيضا. في حال عدم انصياع الأجهزة الأمنيّة وتعاونها الكامل مع الرئيس المنتخب، فإنّه سيواجه صعوبات بالغة في القضاء على تلك الثغرات الأمنيّة في الحدود. أضف إلى ذلك إشكالية التهريب عبر الأنفاق من رفح المصريّة إلى الجانب الفلسطينيّ، وهو ما يساهم في انخفاض المعروض من السلع ويسهم في زيادة الأسعار، لذا يتوجب فرض رقابة أمنيّة شديدة للقضاء على هذه الظاهرة، ولكن؛ كي لا تزداد معاناة قطاع غزة، يجب تعديل الاتفاقية المنظمة لمعبر رفح لكي تسمح بتزويد القطاع بالسلع عبر هذا المعبر. وبهذا، يستفيد الجانب الفلسطينيّ بفك الخناق عن غزة والحصول على السلع بكلفة أقل عبر تخفيض نفقات حفر الأنفاق وصيانتها، ويستفيد الجانب المصريّ من متحصلات الرسوم التي ستفرض على عبور السلع للمعبر.

١٠. تمثل السيطرة على الوضع الأمنيّ الداخليّ والقضاء على البؤر الإجراميّة داخل أقاليم مصر المختلفة واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه مصر في المرحلة المقبلة، خاصة في ظل انتشار الأسلحة الناريّة بصورة غير مسبوقة وهروب الكثير من المدانين من السجون أثناء الثّورة، وتراخي الأجهزة الأمنيّة عن القيام بواجباتها.

١١. رفعت الوعود التي أصدرها مرسي لقوات الشرطة والجيش بزيادة المرتبات سقف توقعات تلك القوات من الرئيس، وسيمثل الوفاء بتلك التوقعات تحديًّا كبيرًا أمام الرئيس، في ظل نقص الموارد الماليّة المتاحة. وفي حال عدم الوفاء بتلك الوعود، سيؤدي هذا إلى استثارة السخط في صفوف تلك القوات، وهو ما قد يزيد من التوترات الداخليّة. وفي حال الوفاء بتلك الالتزامات، قد يترتب على هذا سخط في قطاع كبير من الشعب المصري الذي يعاني من انخفاض الرواتب، ويطالب بزيادتها، وهو ما سيؤدي إلى ازدياد المطالب الفئويّة كما يسميها البعض.

١٢. يمثل القضاء على الفقر والبطالة وإرساء العدالة الاجتماعيّة أهم التحديات التي تواجه الرئيس في المرحلة المقبلة، نظرا لشحّ الموارد وتكرار الأزمات السياسيّة التي تحول دون وضع خطةٍ شاملة للتنمية، وحتى في حال وجود مثل تلك الخطة فإنّ تأخر جني ثمارها سيؤدي إلى تزايد السخط الشعبيّ على الرئيس.

١٣. الصدام المرتقب بين السلطة القضائية والرئيس المنتخب والذي تعمل الكثير من الأطراف على إذكائه من خلال إظهار الرئيس بمظهر غير المكترث باستقلال القضاء، ويعمل المستشار أحمد الزند رئيس نادي قضاة مصر – والمعروف بتبعيته للنظام السابق– على تأجيج هذا الخلاف وتصعيده. وقد يؤدي هذا إلى صعوبة إدارة العلاقة مع السلطة القضائيّة، وهو ما سيُظهر الرئيس بمظهر الضعيف في عين رجل الشارع العادي، وهو ما سيزيد السخط الشعبيّ.

وعلى مستوى السياسة الخارجيّة، يواجه الرئيس محمد مرسي العديد من التحديات التي قد تحد من حرية حركته في دوائر السياسة الخارجيّة المختلفة والتي قد تترك تأثيرات سيئة على الأوضاع الداخليّة في مصر. وهذه التحديات هي كالتالي:

١. الوضع الأمنيّ في سيناء تصعب السيطرة عليه في ظل الترتيبات الأمنية المجحفة لمصر والتي جرى الاتفاق عليها في اتفاقية السلام المصريّة الإسرائيليّة لعام ١٩٧٩ والتي يدفع الضغط الشعبي في اتجاه تعديلها. ولكن الرئيس سيواجه صعوبات جمة في فتح هذا الموضوع مع الجانب الإسرائيليّ الذي يرفض أيّ حديث عن تغيير في الاتفاقية، وسيزيد من صعوبة هذا الأمر الدعم الأميركي المستمر لإسرائيل.

٢. إعادة العلاقات مع إيران قد تمثّل أحد التحديات التي ستواجه مصر في المرحلة المقبلة في ظل تخوّف دول الخليج من أنّ عودة العلاقات بين مصر وإيران ستكون على حساب الأمن القوميّ للخليج على الرغم من أنّ تلك الدول تربطها علاقات دبلوماسيّة مستمرة مع إيران.

٣. إدارة العلاقة مع قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس التي تعتبر في نظر إسرائيل والولايات المتحدة منظمة إرهابية سيمثّل تحديًّا كبيرًا أمام السياسة الخارجيّة المصرية في المرحلة المقبلة. فلا يمكن تصور أن تقطع حكومة إسلاميّة في مصر العلاقات مع حماس أو تساهم في فرض الحصار على قطاع غزة. وستبدو علاقة النّظام المصريّ الجديد بقطاع غزة متعارضة مع محاولة تقديم صورةٍ معتدلةٍ لجماعة الإخوان المسلمين أمام الغرب وبالأخص الولايات المتحدة التي ستتصيد الأخطاء في علاقة مصر بحماس وقطاع غزة.

٤. تفرض الأزمة الاقتصاديّة الطاحنة التي تعاني منها مصر حاليا، والتي تعود بالأساس إلى انخفاض التمويل، أن تدير مصر علاقاتها الخارجية بدول الخليج والدول المانحة الغربيّة بطريقة لا تعيق تدفق تلك التبرعات، وهو ما قد يتطلب تقديم تنازلات معينة من الجانب المصريّ. وستتعارض تلك التنازلات مع آمال المصرين في فرض مبدأ التعامل بالمثل على المستوى الخارجيّ، وسيزيد ذلك الغضبَ الشعبيّ. وإن رفضت مصر تقديم مثل تلك التنازلات، فإنّ ذلك قد يؤدي إلى تفاقم أزمة التمويل والتي ستصب بدورها في زيادة التوترات الداخليّة. إذًا، يجب أن تدير مصر علاقاتها الخارجيّة مع المانحين بحيث لا تعيق تدفق التبرعات وفي الوقت ذاته لا تكون التنازلات المقدمة مهمة.

هذه التحديّات التي ذكرناها هي جزء من التحديات التي يمكن التنبؤ بها، وهو ما يؤكد أنّ المرحلة المقبلة ستشهد تزايد التوترات ما لم يستجد جديد.

خامسًا: سيناريوهات المستقبل

يمكن الحديث عن أربعة سيناريوهات رئيسة في المرحلة المقبلة تتقارب نسب حدوث كلٍّ منها، وتتحكم فيها مستجدات الأمور، وهي كالتالي:

١. **سيناريو الصدام:** وهذا السيناريو يلوح في الأفق بشدة، ويعني أنّ صدامًا مباشرًا سيقع بين الرئيس والمجلس العسكريّ علي خلفية المسار الدستوريّ والقانونيّ للمرحلة الانتقاليّة (حل مجلس الشعب, بطلان الجمعية التأسيسيّة لوضع الدستور، ...إلخ). سيصر كل طرف في هذا الصراع على موقفه ويجري دفع المؤسسات القضائيّة لخوض الصدام بالوكالة عن المجلس العسكريّ، ويجري إحراج الرئيس عن طريق عدم تعاون الأجهزة التنفيذيّة وأجهزة الدولة العميقة معه في تنفيذ برنامجه، فيكون الشارع مؤهلًا للصدام مع الرئيس، ويأتي بعد ذلك الانقلاب على الرئيس المنتخب بدعوى الحفاظ على الشرعية.

في ظل هذا السيناريو، سيضطر الرئيس للاحتماء بانتمائه الطبيعيّ (الإخوان) فتكون المواجهة دمويّة بين الإخوان والعسكر، وسيحدد موقف الشارع طبيعة المنتصر في النهاية.

٢. **سيناريو الصراع السياسيّ المستمر:** وفيه يستمر الرئيس مرسي في مواجهته مع القضاء والمجلس العسكريّ، ولأن أطراف اللّعبة تعلم أنّ أيّ مواجهة مباشرة ستكون دمويّة وعالية الكلفة، سيتم تجنب الصدام المباشر الدمويّ لفترة طويلة، ويستمر كل فاعلٍ في استخدام الحجج والإجراءات السياسيّة والفخاخ القانونيّة في مواجهة الآخر.

وفقا لهذا السيناريو فإن البلاد ستظلّ في حالة فراغٍ تشريعيٍّ ودستوريٍّ لفترة من الزمن قد تمتد لأشهر، يدّعي فيها كل لاعب أنّه صاحب الشرعيّة، فتنزلق البلاد إلى أشكالٍ متدرجة من عدم الاستقرار تستمر لسنوات.

٣. **سيناريو نصف الثورة (تقاسم السلطة):** وفحوى هذا السيناريو أن تتمكن قوى الإسلام السياسيّ من التوصل إلى اتفاق مع المجلس العسكريّ والقضاء لتقسيم الكعكة وإعادة توزيع الأدوار بما يسمح بتجنب الصدام وخروج المجلس العسكريّ من السلطة، مقابل حصوله على استقلالية تامة اقتصادية وإدارية وربما أيضا احتفاظه بحق الفيتو على بعض قرارات الحكومة والرئيس. سيوفر هذا السيناريو الاستقرار الجزئيّ، ولكنه سيُجهض حلم مدنيّة الدولة، وسيُغضب التيارات الليبرالية واليساريّة وشباب الثّوار. كما أنّ هذا التوازن سيظل توازنا هشًا من الممكن أن ينكسر في حالة ضغوط شعبيّةٍ حادة أو انتخابات تعيد توزيع عناصر القوة، فيقرر طرف الحصول على مكسب أكبر في الكعكة، وتتطور أشكال أخرى من الصدام تتبعها تسويات ومساومات.

٤. **سيناريو الاستقرار:** وهو أقل السيناريوهات احتمالية في ضوء معطيات المشهد السياسيّ المصريّ. وفيه، يقوم المجلس العسكريّ بتسليم كامل السلطة للرئيس المنتخب، وينسحب القضاء من الصراع السياسيّ ليقبل باللجنة التأسيسيّة لوضع الدستور التي تنجح في كتابة دستور يحقق قدرًا من التوافق، ويعيد رسم العلاقة بين السّلطات الثلاث بما يسمح بممارسات ديمقراطية سليمة ومستقرة في مصر. وهو سيناريو يتميز بالمثاليّة، ولكن تحقيقه على أرض الواقع يبدو صعبًا للغاية في ظل حالة الاستقطاب السياسيّ الحاد الذي تشهده البلاد، والذي يغذّيه فراغٌ دستوريٌّ ينتقص من شرعية جميع اللاعبين.

يبدو أنّ مصر مقبلةٌ على فترة من فترات الصراع المدنيّ العسكريّ. ومخطئ من يظن أنّ الصّراع الآن هو صراع على آليات الديمقراطية، فالحقيقة أنّه صراع أولًا على مدنية الدولة التي تعني لا دولة دينيّة ولا دولة عسكريّة، وعلى مبادئ دستورها الأساسيّة. يبدو احتمال سيناريو العنف والدم محدودًا، ولكن سيناريو الاستقرار التام مستبعدٌ أيضًا, فالسيناريوهان الثاني والثالث هما الأقرب للتحقيق في المرحلة القريبة المقبلة، وهو ما يعني إطالة المرحلة الانتقاليّة. إنّ أفضل

ما يمكن أن يحصل في مرحلة انتقالية هو تفاعل قوى المجتمع السياسية والاجتماعية وتوازنها، ويشمل ذلك: القضاء، والسلطة التنفيذيّة والأحزاب السياسيّة والرأي العام والإعلام، فهذا ما سوف تنشأ عنه التعدديّة الديمقراطية، ولكن ما يفسد هذا التفاعل والتوازن هو الصراع الدينيّ المدنيّ، وهو الصراع الذي يبرر استمرار دور الجيش في السياسة. هذه هي الخصوصية التي تربك الانتقال الديمقراطي في مصر، وينبغي أن تكون الأولوية لإنهاء الاستقطاب.